برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

مخططات الاستراتيجية

البند ٥ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/5/2
10 September 1999
ORIGINAL: ENGLISH

المخطط الاستراتيجي - الأراضي الفلسطينية

الموجز

يعود انعدام الأمن الغذائي والفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير إلى عدم استقرار الوضع السياسي الذي يتسم بالاضطراب الشديد وبقدر متزايد من التقلب على المستوى الاقتصادي. وقد ترك المناخ السياسي الذي تحيط به الشكوك آثاره على آفاق التنمية وبخاصة من حيث إعاقته للاستثمارات الخاصة وهو المحرك للنمو الاقتصادي وتقييده لحركة التبادل التجاري وتقليصه لفرص عمل العمال المهاجرين. وقد أدى عدم توسع القاعدة الاقتصادية وارتفاع معدل النمو السكاني إلى تراجع مستمر في مستويات المعيشة للفرد. وتزيد نسبة الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عن ٢٠ في المائة من السكان. وتحد قلة الموارد من قدرة شبكة الأمان المحدودة لدى السلطة الفلسطينية على مساعدة أفقر الفقراء. ونظرا للظروف التي تؤثر على حياة السكان. فقد منحت **الجمعية العامة للأمم المتحدة** الأراضي الفلسطينية وضعية البلدان الشبيهة بـ "أقل البلدان نموا" كيما تشملها نفس المعاملة التفضيلية الممنوحة لأقل البلدان نموا (قرار الجمعية العامة **للأمم المتحدة** رقم ٤٣ - ١٧٨).

ويشمل المخطط الاستراتيجي الذي يقترحه **البرنامج** فيما يلي فترة الثلاث سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣. ووجه **المجلس التنفيذي** بقراره رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢ بأن تركز المساعدات الإنمائية **للبرنامج** على تحقيق خمسة أهداف. ويندرج هذا المخطط في إطار الأهداف الأول والثاني والثالث (تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والاحتياجات الصحية المرتبطة بالتغذية؛ تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛ تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛).

أما عناصر الاستراتيجية فهي التالية: (١) *توفير شبكة أمان لأفقر الفقراء*. فمن شأن المساعدة الغذائية التي تقدم "للمحرومين" أن تسهم في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية وأن تمكن كاسب عيش الأسرة من انتهاز الفرص المتاحة له على نحو فعال لتنمية رصيدهم البشري من خلال التدريب والتعليم؛ (٢) *دعم تنمية الموارد البشرية في صفوف الفقراء والمهمشين*. وستقدم المساعدة الغذائية، من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية، للشباب من المجموعات ذات الدخل المنخفض (لليتامى والأطفال المشردين والنساء على الأغلب) لمساعدتهم على تنمية رأسمالهم البشري من خلال التدريب والتعليم؛ (٣) *تعزيز الأمن الغذائي في المناطق الأشد فقرا من خلال عمليات كثيفة العمالة لتحسين الأراضي*. وستساعد برامج الغذاء مقابل العمل أفقر المزارعين في أفقر المناطق على تحويل أراضيهم المغطاة بالصخور وغير القابلة للاستخدام إلى أصول منتجة. وسيوفر هذا النشاط أيضا فرص عمل للعمال الفقراء الذين لا يملكون أي أراض؛ (٤) *تقديم الدعم التعاوني من أجل معالجة حالات النقص في المغذيات الدقيقة وتعزيز الوعي بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة*. وسيعمل **البرنامج** مع **منظمة اليونيسيف** و**منظمة الصحة العالمية** و**صندوق الأمم المتحدة للسكان** و**وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين** لتمكين النساء والأطفال من الحصول على احتياجاتهم الخاصة من مكملات الحديد ولتثقيف المستفيدين من مشروعات **البرنامج** تغذويا وصحيا وتوعيتهم بقضايا الصحة الإنجابية؛ (٥) والمساعدة على مراعاة *مفهوم تمايز الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية وتمكين المرأة*. وسيساعد **البرنامج** في عمليتي مراعاة مفهوم تمايز الجنسين وتمكين المرأة بشكل رئيسي من خلال تمكين الأسر الفقيرة، ولا سيما الفتيات والنساء فيها، من الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب والتعليم.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

كبير موظفي الاتصال: P. Bourgeois رقم الهاتف: 066513-2725

موظف الاتصال: P. Turnbull رقم الهاتف: 066513-2800

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641).

الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- ينبع انعدام الأمن الغذائي والفقر في الأراضي الفلسطينية – قطاع غزة والضفة الغربية – من انعدام استقرار الجو السياسي الذي يتسم بالاضطراب الشديد وبالتقلب المتزايد في المشهد الاقتصادي. ومع ذلك فإن هناك عدة عوامل هيكلية تسهم أيضاً في حالتي انعدام الأمن الغذائي والفقر. ومن هذه العوامل شدة الاعتماد على الواردات بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية لا سيما القمح – وهو الغذاء الأساسي – وندرة الأراضي المتاحة للزراعة، وقلة توليد الوظائف ونمو الدخل في الاقتصاد، والارتفاع النسبي في معدل النمو السكاني.

الخلفية السياسية والاقتصادية

٢- يمثل اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣، وما أعقبه من اتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تطوراً هاماً على طريق الحكم الذاتي الفلسطيني. ومن النتائج الكبرى لهذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات قيام السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي انتقالي في أجزاء من قطاع غزة والضفة الغربية. إلا أن تنفيذ بعض الاتفاقات المهمة الأخرى التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات واجه صعوبات وعوائق ونكسات خطيرة. فقد أعاد التوقيع على مذكرة واي ريفر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعض الأمل في استئناف عملية السلام. وقد أثر هذا المناخ السياسي غير المستقر على فرص التنمية الاقتصادية للأجلين المتوسط والطويل خاصة وأنه أثبط الاستثمارات الخاصة في الأراضي الفلسطينية وحد من التجارة الخارجية. كما أنه حد من قدرة السلطة الفلسطينية على توظيف مزيد من الاستثمارات والإنفاق على تنمية البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. فمثلاً ما زالت عدة مشروعات كبيرة تنتظر بعد أن كان ينتظر منها توليد فرص عمل جديدة (كبناء مرفأ وإنشاء مناطق صناعية ومناطق تجارة حرة) وذلك بسبب القضايا العالقة في عملية السلام أو لقلة التمويل. وهناك اعتماد كبير على المساعدة الخارجية لتنفيذ البرامج الإنمائية. ومع ذلك فإن جزءاً مرتفعاً نسبياً من أموال المانحين (ما يزيد عن ٢٥ في المائة منها وفق تقديرات **البنك الدولي**) كان مخصصاً للاستثمار العام قد حول إلى الإنفاق العام بسبب عمليات التعطيل الاقتصادي الناجمة عن الأزمات السياسية المتكررة.

٣- منذ عام ١٩٩٣، والسلطات الإسرائيلية تفرض نظاماً صارماً من التصاريح والاغلاقات يحد من حركة الأفراد والسلع وعوامل الإنتاج بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وبين قطاع غزة والضفة الغربية وبين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي. ويقدر المعهد الفلسطيني لبحوث السياسات الاقتصادية التكاليف الاقتصادية (تكاليف الفرص الضائعة) الناجمة عن سياسة الإغلاق بنحو ٧ مليارات دولار خلال الفترة ١٩٩٣–١٩٩٨. وفي الفترة ذاتها استمر ارتفاع عدد السكان الفلسطينيين والقوة العاملة الفلسطينية بمعدلات عالية نسبياً مما يزيد في تعقيد ما ينبغي عمله لاستعادة التقدم الاجتماعي. فمعدل نمو السكان سنوياً هو ٣,٨ في المائة تقريباً. أما معدلات الخصوبة فهي نحو ٥,٨ في الضفة الغربية و٧,٧ في قطاع غزة. فقد ازداد عدد السكان في الفترة الواقعة بين ١٩٩٠ و١٩٩٨ بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً وهو يبلغ اليوم ٢,٦ مليون نسمة يعيش ١,٦ منهم في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في ١٥ إلى ١٨ عاماً. وبنهاية ١٩٩٩ يتوقع، وللمرة الأولى، أن يتجاوز عدد القوة العاملة الفلسطينية ٦٠٠ ٠٠٠ شخص يقيم ثلثهم في قطاع غزة والباقي في الضفة الغربية. وفي عام ١٩٩٧ كان ما يزيد عن ٢٠ في المائة من القوة العاملة عاطلة عن العمل. وإذا أخذت العمالة الجزئية بعين الاعتبار فإن معدل البطالة يتراوح بين ٢٥ و٣٥ في المائة.

٤- وكان متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي، خلال فترة ١٩٩٠-١٩٩٨، ٢,٥ في المائة مع معدل نمو سكاني سنوي قدره ٤ في المائة، وكانت النتيجة تراجع الدخل الفعلي للفرد بنسبة ١٤ في المائة خلال هذه الفترة التي ازداد الناتج المحلي الإجمالي خلالها بمعدل ٣,٦ في المائة. ولما كان الناتج القومي الإجمالي يعادل الناتج المحلي الإجمالي زائد الدخل الذي يكسبه الفلسطينيون المقيمون في الخارج فإن الناتج القومي الإجمالي كان الأكثر تأثراً بفرض سياسات الإغلاقات والتصاريح والفصل التي شرع بها عام ١٩٩٣. وقد شهدت الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢ في المائة.

٥- إن طبيعة الظروف السياسية وآثارها اللاحقة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان شجعت على اعتبار الأراضي الفلسطينية حالة خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية. فقد منحت **الجمعية العامة للأمم المتحدة** الأراضي الفلسطينية "وضعية البلدان الشبيهة بـ "أقل البلدان نمواً" لتتمتع بنفس المعاملة التفضيلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً (قرار **الجمعية العامة للأمم المتحدة** رقم ١٧٨/٤٣). ويمنح **البنك الدولي**، بقرار خاص من مجلسه التنفيذي، الأراضي الفلسطينية مساعدات من رابطة التنمية الدولية ويعطي **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مركزاً خاصاً للأراضي الفلسطينية في تزويدها بالمساعدات الرأسمالية والتقنية.

انعدام الأمن الغذائي والفقر

٦- يعتمد الأمن الغذائي للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية - وهما منطقتان منفصلتان جغرافياً - في معظمه على القدرة على شراء الأغذية وخاصة الأغذية الأساسية النشوية المستوردة. وتشير تقديرات الفقر المتاحة إلى أن خمس السكان (ما يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص) غالباً ما يعانون من صعوبات خطيرة في الحصول على كمية كافية من الأغذية. وتحدد اللجنة الوطنية لتخفيف حدة الفقر حد الفقر بأنه ١,٩٢ دولار للفرد في اليوم الواحد فيما يتعلق بالمصروفات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية من أغذية وملبس ومسكن ورعاية صحية وتعليم ومواصلات؛ وبلغت نسبة السكان الذين كانوا يعيشون دون حد الفقر عام ١٩٩٧ نحو ٢٢,٥ في المائة. وكان بتصرف ربع هؤلاء تقريباً، وهم الفئة المستفيدة من مساعدة **البرنامج**، أقل من نصف دولار للفرد في اليوم الواحد حتى بعد المساعدات النقدية من السلطة الفلسطينية. وبلغ معدل الفقر في قطاع غزة ٣٨,٢ في المائة وفي الضفة الغربية ١٥,٦ في المائة. بيد أن عدد الأسر في الضفة الغربية كان معادلاً تقريباً لعددها في قطاع غزة كأعداد مطلقة. وكان الفقر في القرى، في المنطقتين على حد سواء، أشد منه في المناطق الحضرية. وكان لواء جنين (٢٣ في المائة) ومنطقة الخليل (٢٥ في المائة) الأكثر تأثراً في الضفة الغربية بينما كان نصف سكان جنوبي غزة يعيشون في حالة الفقر.

٧- وكانت نسبة الفقر لدى الأسر التي ترأسها نساء (٣٠ في المائة) أعلى منها لدى تلك التي يرأسها رجال (٢٢ في المائة) وكان معدل الفقر لدى الفئات المحرومة من إمكانات الحصول على تعليم ابتدائي ٣٢ في المائة بينما بلغ لدى الفئات التي أنهت التعليم الابتدائي ٢٣ في المائة.

٨- وتفيد البحوث التي أجراها المعهد الفلسطيني لبحوث السياسات الاقتصادية أن الفقر ازداد انتشاراً في السنوات الأخيرة. فقد ازداد الفقر في الفترة بين ١٩٩٥ و١٩٩٧ بنسبة ٦ في المائة في الضفة الغربية و١١ في المائة في قطاع غزة.

٩- **إمدادات الأغذية.** يتعين استيراد كل السلع الأساسية تقريباً كدقيق القمح والسكر والأرز والزيوت النباتية (عدا زيت الزيتون) ونسبة كبيرة من اللحوم والدواجن والألبان وعلف الحيوانات. ويبين الجدول (١) هذا الاعتماد الكبير

المتزايد على الصعيد الوطني على الأغذية الأساسية المستوردة. ولا يوجد اعتماد على المعونة الغذائية لردف المستوردات لتلبية الاحتياجات الغذائية الوطنية. ومع ذلك فقد وصلت كميات ضئيلة نسبيا من المعونة الغذائية كمعونة غذائية للمشروعات ومعظمها لمشروعات **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي**.

الجدول (١) الإنتاج المحلي للأغذية واستهلاكها واستيرادها (بالأطنان)

السلعة	١٩٩٦			١٩٩٨		
	الإنتاج	الاستهلاك	الاستيراد	الإنتاج	الاستهلاك	الاستيراد
القمح	٣٠ ٠٠٠	٣٧٣ ٠٠٠	٣٤٣ ٠٠٠	٣٣ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	٣٦٧ ٠٠٠
الشعير	٢٠ ٠٠٠	٢٧٣ ٠٠٠	٢٥٣ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠	٢٧٢ ٠٠٠	٢٥١ ٠٠٠
الأرز	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	صفر	٦٩ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠
الفول	٧٠٠	٢١ ٦٠٠	٢٠ ٩٠٠	٨٠٠	٢٣ ٢٠٠	٢٢ ٤٠٠
الحمص	٣ ٦٠٠	١٣ ٥٠٠	٩ ٩٠٠	٢ ٥٠٠	١٤ ٥٠٠	١٢ ٠٠٠
العدس	١ ٧٠٠	١٣ ٥٠٠	١١ ٨٠٠	١ ٦٠٠	١٤ ٥٠٠	١٢ ٩٠٠

١٠- تستدعي قدرات التخزين في الأراضي الفلسطينية على نحو شديد إجراء تخطيط للطوارئ. فثمة خطر شديد بأن يتوقف نظام الإمداد بالأغذية في حالة تمديد العمل بعمليات الإغلاق الشامل أو وقوع اضطرابات أخرى. فمرافق التخزين المحلية في قطاع غزة والضفة الغربية محدودة ولا تستطيع استيعاب أكثر من احتياطي أسبوع واحد من السلع. ويكمل أنشطة التخزين في القطاع الخاص ولدى السلطة الفلسطينية قدرة تخزينية قدرها نحو ٤ ٠٠٠ طن تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية. وبوسع **البرنامج** أن يمد يد المساعدة إلى السلطة الفلسطينية من خلال نقل تجربته في مجال التخطيط للاستعداد والطوارئ في إدارة الأمن الغذائي.

١١- **الزراعة**. يسيطر في مجال الزراعة إنتاج المحاصيل المرتفعة القيمة، خضار وفواكه وحمضيات وزيتون. والعائق الأول الذي يحول دون زيادة الإنتاج الزراعي هو ندرة الأراضي القابلة للزراعة. ولا تتجاوز مساحة الأراضي المستخدمة للإنتاج الزراعي ٣٢ في المائة من الأراضي التي تشكل حاليا الأراضي الفلسطينية والتي تبلغ ٦ ٠٠٠ كيلو متر مربع، وقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي من نحو ٣٦ في المائة خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٢ إلى ١٤ في المائة عام ١٩٩٧. وتراجع عدد القوة العاملة في الزراعة من ٥٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة خلال الفترة ذاتها. وتعكس هذه الاتجاهات تزايد الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الأخرى ونقص النمو في القطاع الزراعي ذاته.

١٢- وقد شددت دراسة للاقتصاد الفلسطيني أجراها **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (الأونكتاد) على الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة بالنسبة لآفاق الإعمار والتنمية للأجلين القصير والطويل. ولما كان القطاع الزراعي قطاعا كبيرا ما زال سكان المناطق الريفية يعتمدون عليه اعتمادا جزئيا، فإن جزءا كبيرا من الجهود التي تبذل من أجل التخفيف من حدة البطالة هو رهن بتوسع الأنشطة الزراعية، الأمر الذي تعترف به خطة السلطة الفلسطينية للتنمية الزراعية. ومن الأنشطة الرئيسية التي تشير إليها الخطة تمهيد الأراضي وتهيئتها للزراعة مع ما يرافق ذلك من هدف توفير فرص للعمل. وتقع الأراضي المخصصة لهذه الغاية في المناطق التي يشتد فيها الفقر وتتراوح فيها معدلات البطالة بين ٢٠ و٢٥ في المائة (جنين، الخليل، جنوب غزة). وتهيئة الأراضي تعني إزالة الأحجار الكبيرة من

الأراضي الجبلية الصالحة للزراعة وبناء المدرجات بما في ذلك عمليات بناء الجدران الاحتجازية الكثيفة العمالة. وقد أثبت مشروع رائد استكمل بمعونة يابانية أن مكون العمالة يمثل ٥٥ في المائة من مجموع التكاليف.

١٣- **التغذية.** من المشكلات التغذوية التي تسبب قلقا شديدا منذ زمن طويل كثرة انتشار فقر الدم لدى الأطفال والحوامل. وتفيد بيانات صادرة عن **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومنظمة اليونيسيف** إلى أن ما يتراوح بين ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من الأمهات الحوامل ونحو ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من فقر الدم. ويعتبر نقص الحديد المسبب الأول لهذا الفقر. وما لم يعالج فقر الدم فإنه قد يؤدي إلى هبوط الطاقة، وانخفاض القدرة على العمل، وتزايد احتمالات التعرض للعدوى، وإلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض أو الوفاة مما يرتبط عادة مع الحمل والولادة. ولم تفض التدخلات التي جرت في الماضي لمعالجة هذه المشكلة من خلال تقديم حبوب من الحديد التكميلي إلى النتائج المرجوة. وتكمن المشكلة الرئيسية استنادا إلى دراسات **وكالة غوث للاجئين**، في ضمان تناول الحبوب بانتظام، وهو أمر أساسي من أجل التعويض عن نقص الحديد. فقد بينت دراسات **الوكالة** أن المستفيدين لا يستسيغون طعم حبوب الحديد فضلا عن أن هذه الحبوب أسهمت في تفاقم حالات الغثيان لدى الحوامل. وخلصت الدراسات إلى التوصية باستخدام استراتيجيات تكميلية عامة كتقوية دقيق القمح مثلا.

قضايا الجنسين

١٤- معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة معدل منخفض نسبيا (١٢,٤ في المائة وسطيا). وتقدر هذه النسبة بـ ١٥ في المائة في الضفة الغربية بينما لا تتجاوز ٥.٥ في المائة في قطاع غزة. وجدير بالذكر، مع ذلك، أن أكثر من نصف الرجال والنساء من سن ١٥ فما فوق ممن صنفوا غير مشاركين في القوة العاملة كانوا من العاملين في المنزل حسب التقارير. ويبلغ معدل الخصوبة الإجمالي لدى الإناث في الأراضي الفلسطينية ٦,٠٦ وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم. ويتراوح هذا المعدل ضمن الألوية بين ٣,٩٥ (القدس) و٧,٤٤ (غزة). وينخفض هذا المعدل كثيرا في صفوف الحائزين على تعليم أعلى من التعليم الثانوي (٤,٥٢ في المائة) ويرتفع كثيرا في صفوف الحائزين على تعليم أدنى من التعليم الثانوي (٦,٣٢). وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الأمية بين الرجال والنساء على حد سواء فإن معدل الأمية بين النساء (أكثر من ٢٥ في المائة) أعلى بكثير من معدلها بين الرجال. أما فيما يتعلق بالمواظبة على المدارس فإن ٢١,٣ في المائة من النساء لم تلتحق بالمدارس مقارنة بنسبة ٧,٥ في المائة للرجال. ولما كان ٣٧ في المائة من النساء يتزوجن قبل بلوغهن سن ١٧، فإن الزواج المبكر يعتبر عاملا أوليا في زيادة خطر المضاعفات أثناء الولادة.

المستفيدون

١٥- فئة المستفيدين الأشد حاجة لمساعدة **البرنامج**، ضمن السياق الاقتصادي - الاجتماعي للأراضي الفلسطينية، هي الفئة التي وصفتها وزارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية بفئة "الحالات الاجتماعية الصعبة"، "الفقراء المدقعون". فدخل هذه الفئة للفرد الواحد هو أقل كثيرا من حد الفقر المقدر بدولار واحد في اليوم الذي وضعه **البنك الدولي**. وتتألف هذه الفئة من الأرامل والمطلقات والمسنين واليتامى والمعوقين والعجزة بسبب المرض. وقد اتجهت أعداد الذين يصنفون في هذه الفئة إلى الازدياد في السنوات الأخيرة بشكل رئيسي لأن مصادر الدعم المعتادة لبعض هذه الأسر ومنها الأسر الموسعة والمؤسسات الخيرية الدينية والمجتمعية تأثرت كثيرا بفعل تردي الحالة الاقتصادية. وتأثرت مصادر الدعم هذه بالانخفاض الكبير الذي طرأ منذ حرب الخليج على التحويلات التي كان يرسلها المقيمون في الخارج.

١٦- وما تحتاجه هذه الأسر الفقيرة حاجة ماسة، إضافة إلى الأغذية، هو تلقي المساعدة من أجل تحسين تغذيتها الأساسية وظروفها الصحية والإصحاحية ومهاراتها التعليمية والإنتاجية. وهذه الاحتياجات هي ذات صلة وثيقة بالنساء على وجه الخصوص. ويتطلب تحقيق ذلك إسناد دور إنمائي للمعونة الغذائية وهو ما يمكن تنفيذه من خلال عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية التي تعكف منذ عدة سنوات على توفير المساعدات في الأراضي الفلسطينية.

١٧- لا يتمكن صغار المزارعين الفقراء في بعض أفقر المناطق الجبلية من استغلال بعض قطع الأرض الصغيرة العائدة لهم بسبب الأحجار التي تغطيها. وهم بحاجة إلى المساعدة كيما يسخروا الأرض للإنتاج. وتقع هذه الأراضي في مناطق ترتفع فيها معدلات البطالة بين العمال الذين لا يملكون أي أرض. وفي الماضي كانت تنظم بعض الأشغال العامة، على نحو متقطع، لامتصاص بعض العاطلين عن العمل. إلا أن الالتزام بنظام شبكة سلامة منتظم وواسع أمر لا يعتبر مجديا اليوم في ظل الظروف الحاضرة وفي ضوء أولويات الاستثمار والتنمية الأخرى خلال الفترة الانتقالية الحاضرة. وتشمل خطة تنمية السلطة الفلسطينية عدة مشروعات للزراعة واستغلال الأراضي ستستخدم العمالة الفائضة المتاحة في المنطقة. وبوسع المزارعين الفقراء والعمال العاطلين عن العمل والذين لا يملكون أراض خاصة بهم العاملين في مشروعات إنمائية من هذا القبيل أن يفيدوا من المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**.

١٨- ويحتاج الفقراء اللاجئون إلى مساعدة خاصة أيضا. ويقع رفاه اللاجئين حصرا ضمن مسؤوليات **وكالة غوث اللاجئين** التي أخذت قيود الموارد تحد من تدخلاتها هي أيضا على نحو متزايد.

الأولويات والسياسات لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

١٩- لقد اضطلعت السلطة الفلسطينية مؤخرا بجهود إنمائية وإعمارية في بيئة من التوتر السياسي الشديد. ومن الاختلالات الاقتصادية والشكوك. ومع ذلك فقد جرى تحقيق خطوات كبيرة إلى الأمام تمثلت بالشروع في بناء المؤسسات وإصلاح البنيات الأساسية وخلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. وتهدف خطة التنمية الفلسطينية، ١٩٩٩-٢٠٠٣، إلى تعزيز هذه العمليات وتوسيعها في اتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترمي خطة التنمية الخمسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

النمو الاقتصادي وتوليد العمالة؛

إحياء المناطق الريفية وتنميتها؛

تحسين الظروف الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية؛

تطوير المؤسسات والسياسات المالية.

٢٠- ولإحياء المناطق الريفية وتنميتها أهمية كبيرة للأمن الغذائي. فالقطاع الزراعي عانى من الإهمال في العديد من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية مما خلق فجوة في مستويات المعيشة بين سكان المناطق الريفية والحضرية. فهناك قرى عديدة معدمة في الضفة الغربية. وقد توسعت الفجوة بسبب المشكلات المتصلة بإمكانات الحصول على المياه والأرض مما أضعف القطاع الزراعي وأدى إلى ظهور البطالة والبطالة المقنعة في المناطق الريفية. وتقوم سياسة

السلطة الفلسطينية على توفير الحوافز للمزارعين بما في ذلك مساعدتهم على استغلال الأراضي المتاحة إلى أقصى حد ممكن وذلك، على سبيل المثال، من خلال دعم أشغال إزالة الأحجار من الأراضي وإصلاحها وتوفير خدمات التدريب والتعليم والخدمات الاستشارية للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة. وتشجع السلطة أيضا إنشاء صناعات زراعية وأخرى لتجهيز الأطعمة في هذه المناطق.

٢١- ويعتبر التركيز الشديد على تنمية الموارد البشرية ضروريا لتحقيق هدفي النمو الاقتصادي السريع والعمالة المنتجة. وسيتم وضع السياسات اللازمة للاستجابة لاحتياجات المواطنين الأساسية ولضمان مشاركتهم في عملية التنمية وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة ومعدلات الفقر. وسيركز على توفير المرافق التعليمية والصحية في المناطق الريفية وغيرها من المناطق التي لا تتوافر لها فرص الوصول إلى مرافق من هذا القبيل.

٢٢- **التوجهات في مجال قضايا الجنسين.** يشمل قطاع الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مشروعات محددة لتمكين المرأة ومراعاة قضايا الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية. وتركز المشروعات المتعلقة بتمكين المرأة على المجال الصحي (بما في ذلك الصحة الإنجابية) وتشييد أبنية للمجتمعات المحلية ومختلف الأنشطة، وتوفير التدريب والدعم لمديرية تنمية تخطيط قضايا الجنسين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتبلغ المخصصات الإجمالية لهذه المشروعات نحو ١٤ مليون دولار. وقد شرعت السلطة الفلسطينية أيضا ببرنامج لإنشاء إدارات ضمن هيكليتها الوزارية تعنى بقضايا تمكين المرأة.

٢٣- وتبلغ الموارد المطلوبة من أجل تنفيذ خطة التنمية الفلسطينية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ نحو ٤,٦ مليار دولار. وقد قدرت الأموال المتوقعة من الجهات المانحة على أساس الاتجاهات التاريخية. وشهدت التسديدات المالية للاستثمارات الرأسمالية من الجهات المانحة تزايدا مطردا منذ عام ١٩٩٣ إذ ارتفعت من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٥١٠ ملايين دولار في السنة. وقد سددت ٥٠ جهة مانحة تقريبا منها **الاتحاد الأوروبي** والمؤسسات المالية الدولية **ووكالات الأمم المتحدة** ما يزيد عن ٢,٥ مليار دولار في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. وتفترض الخطة أن معدل التمويل المقدم من الجهات المانحة (تسديدات فعلية) سيكون في حدود ٥١٠ ملايين دولار في السنة. ويبلغ مجموع عدد مشروعات **الأمم المتحدة** المدرجة في الخطة ١٧١ مشروعا قيمتها الإجمالية ٢٨٦ مليون دولار.

سياسات الأمن الغذائي

٢٤- تفرض الأولويات في فترة تكوين الحكم الذاتي الحالية أن ينطلق التركيز في مجال الأمن الغذائي من الحرص على ضمان إمدادات الأغذية الأساسية لتلبية احتياجات السوق خلال فترات الهدوء والاستعداد لحالات الطوارئ. ولا تعالج سياسات الأمن الغذائي في هذه المرحلة مباشرة قضايا تيسير الحصول على الأغذية إلا في حالة أفقر الفقراء الذين ليس لهم أي مصدر للدخل - أي المعوزين والمعدمين. وتعالج مسألة التيسر على نحو غير مباشر من خلال توفير الاستثمارات وخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والعمالة المنتجة. أما التدخلات المباشرة الهادفة إلى مساعدة الفقراء ومنها دعم أسعار الأغذية بالإعانات؛ أو توزيع البطاقات التموينية؛ أو خطط ضمان الاستخدام المنتظم، فليست مرشحة للنظر في إطار سياسات الأمن الغذائي. فدعم أسعار الأغذية، مثلا، لا ينسجم مع سياسة نظام السوق الحرة. ونظام البطاقات التموينية يتطلب إنشاء هيكل مؤسسي شامل لتحديد المستفيدين وللتوزيع وهو ما لا يعتبر من أولويات الإنفاق لدى السلطة الفلسطينية في الوضع الاقتصادي الحاضر. أما تنفيذ خطط ضمان الاستخدام للفقراء على أساس منتظم فينطوي أيضا على تحويل لأولويات الإنفاق. إلا أن استراتيجية السلطة الفلسطينية لمعالجة البطالة والعمالة

الجزئية في المناطق الريفية تشمل بالتأكيد عددا محدودا من مشروعات توليد الوظائف لإعداد الأراضي غير المستغلة للاستخدام الزراعي.

٢٥- وكما ذكر آنفا، فإن لدى السلطة الفلسطينية خطة لمساعدة أفقر الفقراء – مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية للحالات الاجتماعية الصعبة. ويبلغ مجموع عدد المستفيدين حاليا ٢٠٠ ١٩ أسرة (٦٠٨ ٧٤ أشخاص) في قطاع غزة و٨١٦ ٩ أسرة (٨٤٥ ٤٦ شخصا) في الضفة الغربية. وهناك، أيضا، نحو ٠٠٠ ١٠ أسرة تتلقى المساعدة الغذائية من خلال هبات ثنائية على قاعدة "متى وكيفما تيسر". وتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات نقدية وغذائية زهيدة (بدعم من البرنامج) لأسر الحالات الصعبة. فالإعانات النقدية تساعد الأسر على رفع دخلها (باستثناء قيمة المساعدات الغذائية العينية) إلى ٣٠٠ شاقل[1]، أي مبلغ الإعانة هو أقل من نصف دولار للشخص الواحد في اليوم الواحد في الأسر التي تتألف من ستة إلى سبعة أفراد. وعندما يبلغ الفرد الصحيح الجسم في الأسرة سن ٢٢ تحجب وزارة الشؤون الاجتماعية المساعدة عنه على أساس أنه قد أصبح قادرا على كسب العيش وعليه أن يشرع في إعالة الأسرة، ويطبق قرار الحجب سواء وجد الشخص عملا أم لم يجد.

سياسات المعونة الغذائية

٢٦- للفلسطينيين تجربة طويلة مع المعونة الغذائية على شكل حصص جافة توزع على اللاجئين المسجلين لدى **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين**، وكجزء من الحصص المجمعة للمساعدة الاجتماعية التي كانت المؤسسات العامة والمنظمات الخيرية غير الحكومية (الإدارة المدنية الإسرائيلية ومؤسسة كير الدولية وخدمات الإغاثة الكاثوليكية بين ١٩٦٧ و١٩٩٤) توزعها على الأسر الفقيرة . ومؤخرا تلقت الأسر الفقيرة مساعدات غذائية أيضا من السلطة الفلسطينية **والبرنامج** (منذ ١٩٩٥ حتى الآن) بينما قدمت وكالة الغوث المساعدة الغذائية لعدد كبير من أسر اللاجئين.

٢٧- وفي غياب الإعانات الغذائية ومع التصاعد المطرد في أسعار السلع الأساسية فإن هناك قبولا متزايدا لاستخدام المعونة الغذائية من أجل تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة. فقد أصبحت المؤسسات الاجتماعية، العامة منها والخاصة، ترى في المعونة الغذائية (من **البرنامج** ومن غيره من المصادر) وسيلة لتوسيع برامجها وتغطية فئات جديدة من المستفيدين غير فئات الحالات الاجتماعية الصعبة، أي فئات العاطلين عن العمل والعمال المتطوعين والعمال من ذوي الأجر المنخفض. وقد أشارت وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى الدور الإيجابي الذي تؤديه المعونة الغذائية في المساعدة على تنفيذ المشروعات الإنمائية في المناطق الفقيرة التي تنتشر فيها البطالة بمعدلات كبيرة.

الجهات المساهمة في المعونة الغذائية

٢٨- أكبر مساهمين في المعونة الغذائية للأراضي الفلسطينية هما **وكالة غوث اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي**. وتوجه معونات **وكالة الغوث** الغذائية حصرا للأفراد المصنفين كحالات اجتماعية صعبة من بين اللاجئين المسجلين في قطاع غزه والضفة الغربية. أما الأغذية التي يقدمها **البرنامج** وتوزع على الأسر الفقيرة المسجلة في شبكة الأمان الاجتماعي للسلطة الفلسطينية.

---

(١) كان الدولار الواحد يعادل ٤,٠٧ شاقل في يوليو/تموز ١٩٩٩.

٢٩- قامت **وكالة الغوث** عام ١٩٩٧ بمراجعة برنامجها للمعونة الغذائية لتقصر المساعدات على الحالات الاجتماعية الصعبة المسجلة فقط ولتمتنع عن عمليات التوزيع العام على جميع اللاجئين. وقامت الوكالة أيضا بتخفيض مستويات الحصص واستبدلت الأغذية بتعويضات نقدية تعادل ٤٠ دولارا للمستفيد الواحد في السنة.

٣٠- وقد أصبحت وزارة الشؤون الاجتماعية، بدعم من **البرنامج**، المؤسسة الرئيسية المعترف بها لتوزيع المعونة الغذائية. وأصبحت كل المساعدات الغذائية التي توفر كمساهمات ثنائية تقدم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية تقديرا لحسن مناولتها للسلع واختيارها للمستفيدين.

تقييم أداء البرنامج حتى اليوم

٣١- يقوم **البرنامج** بتقديم المساعدة للسكان الفلسطينيين من غير اللاجئين في قطاع غزة/الضفة الغربية على نحو متقطع منذ سبتمبر/أيلول ١٩٩١. وكانت هذه المساعدة في البداية مساعدات إغاثة موجهة إلى المتضررين من الأزمات كتلك التي نجمت عن انكماش النشاط الاقتصادي خلال حرب الخليج وعمليات إغلاق الحدود في مارس/آذار ١٩٩٣. وكانت المساعدات تأخذ شكل تدخلات إغاثة قصيرة الأجل ومشروعات عاجلة.

٣٢- أما البرمجة المنتظمة والتنفيذ المنتظم لأنشطة المعونة الغذائية فلم يبدأ إلا عام ١٩٩٦ بعملية طوارئ لمدة ستة أشهر (مليون دولار) ممولة كليا من منحة ثنائية من حكومة إيطاليا. وبمساهمة إضافية من الاتحاد الأوروبي، أمكن تمديد عملية الطوارئ لمدة ستة أشهر أخرى.

٣٣- ومع التدهور المطرد في مستويات المعيشة والقيود المالية للسلطة الفلسطينية أصبح **البرنامج** يركز مساعدته على دعم مشروعات شبكات الأمان الاجتماعي لوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٧ وبموجب مشروع عاجل (٣,٩ مليون دولار) أجازته المديرة التنفيذية، قدم **البرنامج** مساعدات غذائية للأسر المعوزة و"المدقعة" المسجلة في برنامج الدعم الاجتماعي للسلطة الفلسطينية. واتبع ذلك ببرنامج جار مدته سنتان هو المشروع ٥٤٧٤ (٧,٠٧ مليون دولار) أجازه **المجلس التنفيذي** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧. ويقوم **البرنامج**، في إطار هذا المشروع، بتوسيع نطاق تغطيته ليشمل المستفيدين في الضفة الغربية وبتحويل اهتمامه الرئيسي إلى الأنشطة ذات التوجه الإنمائي لمساعدة الفقراء. ومن خلال تنفيذ هذا المشروع جرى إدراج عدد كبير نسبيا من المستفيدين المستحقين من غير المسجلين لتقديم المساعدة لهم من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية.

٣٤- بلغت الأموال التي خصصها **البرنامج** للمساعدة منذ عام ١٩٩١، ١٧,٣ مليون دولار (انظر الملحق الأول) بما فيها المشروع الجاري ٥٤٧٤.

تحديد المستفيدين

٣٥- يقدم **البرنامج** معظم مساعداته حاليا لمشروع شبكة الأمان الاجتماعي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة الحالات الاجتماعية الصعبة في الأراضي الفلسطينية. ومن أنشطته الأخرى دعم المنظمات غير الحكومية المشاركة في برامج للصحة ومحو الأمية موجهة إلى النساء ومشروعات صغيرة في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل هدفها دعم صغار المزارعين في المناطق الزراعية الفقيرة. وهناك مشروع صغير لمرة واحدة للتحفيز على اتباع الممارسات الإصحاحية في المناطق الحضرية نفذ لمدة ستة أشهر في منطقة بلدية غزة حيث شارك بعض المتطوعين المدعومين

بمعونة غذائية في حملة لتنظيف الطرق. ومن المتوقع أن تستكمل المرحلة الحالية من المشروع في أبريل/نيسان ٢٠٠٠.

٣٦- تتسم آليات التوجيه التي تطبقها وزارة الشؤون الاجتماعية بشمولها. فللوزارة خبرة طويلة في مجال اختيار المستفيدين وتنفيذ تدخلات شبكة السلامة تعود إلى أيام الاحتلال الإسرائيلي. وقد استدعت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة تعزيز وتنسيق الآليات، الأمر الذي قامت به الوزارة، بالتشاور مع **البرنامج**، بنجاح. وقد شملت عمليات التعزيز زيادة أعداد العاملين الاجتماعيين، لا سيما من النساء، المسؤولة عن اختيار المستفيدين وعن توزيع الأغذية.

٣٧- وقد وضعت الخطة الأولية للبرنامج الحالي على أساس دعم ٥٠٠ ٦٧ من المستفيدين المسجلين لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والمقيمين في قطاع غزة والمناطق الريفية من الضفة الغربية، إضافة إلى ٣٠٠ ٦ مستفيد اختارتهم المنظمات غير الحكومية لأنشطة في إطار الغذاء مقابل العمل والمساواة بين الجنسين. وكان مجموع عدد الحالات الاجتماعية الصعبة في مايو/أيار ١٩٩٨، عندما بدأ تنفيذ المشروع ٢٠٠ ٩٩ (٠٠٠ ٥٤ في قطاع غزة و٠٠٠ ٤٥ في الضفة الغربية) وارتفع هذا العدد إلى ٤٥٣ ١٢١ (٦٠٨ ٧٤ في قطاع غزة و٨٤٥ ٤٦ في الضفة الغربية) بحلول ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨. وثمة عاملان رئيسيان ساهما في هذه الزيادة الكبيرة نسبيا. أولهما تردي الوضع الاقتصادي مما أوهن الهياكل الاجتماعية والدينية الداعمة للحالات الاجتماعية الصعبة مما أدى بهم إلى التماس المساعدة من برنامج السلطة الفلسطينية. وكان العامل الثاني توحيد عمليات التسجيل الذي كان يهدف إلى فرز المستفيدين الجدد وإقصاء غير المقصودين. وكانت النتيجة عددا كبيرا من المستحقين. وقد سجل **البرنامج** في رصده للمشروع أن اختيار المستفيدين كان يتم وفق معايير أهلية صارمة.

٣٨- خصص نحو ١٠ في المائة من الموارد المرصودة للمشروع حاليا للقطاع الدولي وغير الحكومي المحلي. فهناك ما مجموعه ١١ منظمة غير حكومية ذات ميزانيات تشغيلية محدودة تتلقى مساعدات من **البرنامج**، الأمر الذي مكنها من توظيف موظفين والاحتفاظ بهم، وتشغيل متطوعين، وتحسين خدماتها المجتمعية المتنقلة. وتشمل المساعدة التي تقدم إلى المجموعات الضعيفة من خلال المؤسسات غير الحكومية دعم ما يزيد عن ٩٠٠ مستفيد من مختلف المؤسسات منهم يتامى وأطفال معوقون وأشخاص مسنون.

٣٩- وقد اعتمد ضمن سياق المشروع عدد من المبادرات الهادفة إلى تنفيذ التزامات **البرنامج** تجاه النساء. وتعالج القضايا ذات الأهمية الخاصة للمرأة وتقدم المساعدات المباشرة للمجموعات الضعيفة بالتعاون مع الوكالات الشريكة والمنظمات غير الحكومية. وترأس النساء أكثر من ٦٥ في المائة من الأسر التي يدعمها **البرنامج**. وقد أنهى ما يزيد عن ٧٥٠ امرأة دورات لمحو الأمية. ونظمت دورات تدريبية في مجال التثقيف الصحي لـ ٣٨٥ امرأة بالتعاون مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية ومنظمات غير حكومية محلية. ووفر التدريب للنساء في مجالات العمل الاجتماعي والطبخ والبستنة وإعادة تكرير المياه العادمة. وبناء على طلب من **البرنامج**، زادت وزارة الشؤون الاجتماعية من توظيفها للنساء كعاملات اجتماعيات.

٤٠- وتحولت مساعدات **البرنامج** أيضا نحو العمل التنموي من خلال الغذاء مقابل العمل. وقد شرع بمشروع رائد لبناء مدرجات على الأراضي الزراعية بالتعاون مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية. وتقدم المساعدة من خلال وزارة الزراعة إلى ٧٢٠ من صغار المزارعين وممن لا أرض لهم في جنوبي غزة. وقد كان العمل ناجحا إذ استحدث أراض إضافية ليزرعها صغار المزارعين من خلال مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

مواضع القوة والضعف في التنفيذ

٤١- توجه مساعدات **البرنامج** إلى أكثر الناس حاجة للمعونة الغذائية. وقد أفضت معايير الاختيار وطرق تنفيذها إلى وصول المساعدة إلى المستفيدين المقصودين بها. وغالبا ما يقوم موظفو **البرنامج** ووزارة الشؤون الاجتماعية بمراقبة التوزيع وإجراء مقابلات مع المستفيدين لضمان حسن مناولة السلع وتوزيعها. وتعد خطط التوزيع بالتشاور مع **البرنامج**. وقدرات الوزارة التخزينية محدودة مما تسبب اختناقات في بعض الأحيان. وقد خصصت بعض الاعتمادات في مشروع **البرنامج** الحالي لتحسين الوضع. وسيساعد **البرنامج** أيضا في الحصول على معدات لتوفير تخزين موقت للاستجابة لحالات الطوارئ. وفي المشروعات الصغيرة، ساعدت معونات **البرنامج** الغذائية مجموعة خاصة جدا من الناس الذين لا حول لهم عمليا (الأطفال المشردون واليتامى) وتمت مساعدتهم من خلال المنظمات غير الحكومية التي نفذت هذه المشروعات بنجاح.

الإنجاز مقارنا بالتكلفة

٤٢- توفر القيمة البدئية (ألفا) فكرة جيدة عن الإنجاز مقارنا بالتكلفة. وقيمة ألفا هي حصيلة تقسيم قيمة وحدة من سلع الحصة في السوق الحرة على تكلفة الوحدة **للبرنامج** عند تقديم الحصة. وعندما تزيد قيمة ألفا عن واحد فهذا يشير إلى أن نشاط **البرنامج** فعال اقتصاديا. وقد جرى التوصل إلى القيم ألفا المدرجة في الجدول (٢) بناء على: (أ) التكلفة بالنسبة **للبرنامج** (التكاليف الحالية للسلع كما يقدمها **البرنامج**، تكاليف النقل الخارجي والداخلي، وغيرها من التكاليف المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة)؛ (ب) الأسعار الجارية للسلع المعنية مستقاة.من الأسواق المحلية الرئيسية. وتشير تقديرات قيمة ألفا عموما إلى أن عمليات نقل المعونة الغذائية كانت فعالة اقتصاديا.

الجدول (٢): قيم ألفا للسلع المقدمة من البرنامج

السلعة	متوسط سعر السوق للطن الواحد (بمعادل الدولار)	تكلفة الطن الواحد للبرنامج (بالدولارات)	قيمة ألفا
دقيق القمح	٣٣٢	٢٨٩	١,١٥
الأرز	٥٩٨	٤١٩	١,٤٣
السكر	٢٨٩	٣٥٤	٠.٨٢
الزيوت النباتية	١ ٢٥٥	٩٠٩	١,٣٨

أثر المعونة على الأسواق المحلية والإنتاج المحلي

٤٣- يحدد المستفيدون على أساس شدة انعدام الأمن الغذائي. ومعظم المستفيدين، بحكم انعدام الدخل لديهم، عاجزون عن تلبية احتياجاتهم الغذائية عن طريق الشراء من الأسواق. لذلك فمن غير المحتمل أن تؤدي مساعدات **البرنامج** الغذائية إلى أي زعزعة في السوق. فأكثر من تسعين في المائة من الأغذية المتوافرة في السوق هي مستوردة وأي زعزعة في السوق إنما تؤثر على الواردات لا على الإنتاج المحلي.

٤٤- قدم **البرنامج** عام ١٩٩٨ نحو ٧٥٠ ١٠ طنا من دقيق القمح. والإنتاج السنوي الحالي من الحبوب هو ٠٠٠ ٥٩ طن مقابل استهلاك سنوي قدره ٠٠٠ ٧٩٣ طن. وعموما لا ينتج محليا إلا ٧,٥ في المائة من إجمالي الحبوب.

وكميات دقيق القمح التي يقدمها **البرنامج** هي أصغر من أن تؤثر على أسعار السوق. فتدفقات **البرنامج** الغذائية لا تشكل إلا أقل من ١,٥ في المائة من مجموع الاستهلاك. وكنسبة من مجموع العجز الغذائي لا تتعدى الأغذية التي يقدمها **البرنامج** ٣ في المائة. وانخفاض الأسعار لا يمثل مشكلة للإنتاج المحلي الذي تقيده طبيعة قاعدة الموارد وأسباب تقنية. ولما كان المستفيدون لا يتلقون الأغذية إلا لمدة محدودة فإنه لا مجال لنشوء أي اعتماد على المساعدة الغذائية.

خاتمة

٤٥- يسير تنفيذ المشروع عموما على ما يرام. وقد اكتسبت خبرة كبيرة في معالجة هموم الأمن الغذائي لأفقر الشرائح السكانية في الأراضي الفلسطينية. وقد أثبتت العمليات المحدودة لتحويل تدخلات المعونة الغذائية في المشروع في اتجاه إنمائي بأنها خطوات في الاتجاه السليم من أجل استخدام المعونة الغذائية من أجل التنمية. ولم يطرأ أي تغيير على البيئة السياسية والاقتصادية التي تبرر تقديم المساعدات الغذائية لمساعدة أفقر الفقراء، بل إنها تدهورت. ويقدر المستفيدون والسلطة الفلسطينية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية عمل **البرنامج** في هذا المجال. وهناك أساس قوي لاستمرار تقديم المساعدة في السنوات القادمة في إطار استراتيجية تهدف إلى تحقيق أقصى نتائج ممكنة.

التوجه المستقبلي لمساعدات البرنامج

٤٦- تهدف استراتيجية **البرنامج** المفصلة هنا إلى تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي الذي يواجهه أفقر الفقراء في الأراضي الفلسطينية. وستنفذ هذه الاستراتيجية بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة. وستنفذ الاستراتيجية على مدى ثلاث سنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ بعد عملية انتقالية لمدة سنة واحدة تكون بمثابة تمديد للمشروع الجاري ٥٤٧٤ لتغطية عام ٢٠٠٠. وتوازي فترة التنفيذ هذه فترة خطة التنمية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

المجالات الرئيسية للمساعدة

٤٧- فيما يلي المجالات الاستراتيجية التي تحقق فيها مساعدات **البرنامج** الغذائية أقصى فائدتها:

توفير شبكة أمان لأفقر الفقراء

٤٨- سيقوم **البرنامج** في إطار هذا النشاط بدعم برنامج السلطة الوطنية لمساعدة أفقر الفقراء في الأراضي الفلسطينية. ولمشروعات شبكة الأمان الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية هدف مزدوج يتمثل في مساعدة أشد الفئات فقرا على تلبية احتياجاتهم الحيوية من أجل البقاء من خلال تحويلات دخل دنيا وتحسين فرص الاعتماد على الذات من خلال توفير التدريب للكسبة المحتملين في صفوف الأسر المستفيدة. وستكمل مساعدات الدخل المقدمة لهذه الأسر، وهي أقل من نصف دولار في اليوم، بمساعدات غذائية من **البرنامج** لولاها لعانت هذه الأسر من نقص شديد في الاستهلاك الغذائي. ومن شأن ضمان كمية أساسية من الأغذية لهذه الأسر أن يساعدها على تغيير مراجحاتها الاقتصادية لصالح تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. وفرص التعليم والتدريب متاحة في الأراضي

الفلسطينية بما في ذلك البرامج الخاصة التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية. ولا تستطيع الأسر التي تعاني من الجوع المشاركة في هذه الفرص بفعالية. ومن شأن مساعدات **البرنامج** الغذائية أن تزيل هذا العائق وأن تخلق لدى الأسر الفقيرة أصولا على شكل أشخاص متعلمين ومدربين وقادرين على الكسب. ومن شأن المساعدات الغذائية أيضا أن تساعد الأطفال والحوامل والمرضعات في هذه الأسر على تلبية احتياجاتهم العامة إضافة إلى احتياجاتهم التغذوية الخاصة كمكملات الحديد التي ستقدم من خلال مبادرة **البرنامج** المقترحة لتقوية دقيق القمح (انظر أدناه).

دعم المجتمع المدني في مجالي تنمية الموارد البشرية وتوفير الرعاية الاجتماعية للفقراء والمهمشين

٤٩- من التقاليد الراسخة في الأراضي الفلسطينية أن تقوم المنظمات الطوعية المجتمعية بتقديم العون إلى أفراد المجتمع الأقل حظا فتوفر لهم مختلف أنواع الأنشطة التي تشمل توفير الأغذية والرعاية الصحية الأساسية والتدريب. ويتألف المستفيدون من هذه البرامج من أطفال الأسر المنخفضة الدخل (يتامى ومشردون غالبا) الذين يتلقون التعليم والتدريب المهني، والنساء الذين يتابعون صفوفا لمحو الأمية، ومن المتطوعين الصحيين والاجتماعيين وهم عادة من أبناء الأسر متدنية الدخل. وقد أثرت ظاهرة استمرار التراجع الاقتصادي وانعدام اليقين السياسي تأثيرا كبيرا على تمويل هذه المؤسسات مما أدى إلى الحد من أنشطتها ونطاق تغطيتها. وستسهم مساعدات البرنامج في زيادة قدرات هذه المؤسسات على المحافظة على خدماتها الخارجية للمستفيدين وتعزيزها وعلى تمكينها من الاستمرار في الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب والتعليم.

تعزيز الأمن الغذائي في أشد المناطق فقرا من خلال برامج كثيفة العمالة لتحسين الأراضي وتعزيز الإنتاج الزراعي

٥٠- في العديد من أشد المناطق فقرا في الأراضي الفلسطينية أراض يمكن تحويلها لأغراض الإنتاج الزراعي. ويحتاج مالكو هذه الأراضي وهم من صغار المزارعين الفقراء إلى المساعدة لتمكينهم من تحويل أراضيهم غير المزروعة إلى أصول إنتاجية والمحافظة عليها. ويتطلب إعداد هذه الأراضي للإنتاج الاضطلاع بأعمال منها إزالة الحجارة الكبيرة التي تغطي سطح هذه الأراضي وبناء المدرجات وتشييد الجدران الحجرية الاحتجازية وتهيئة الأراضي وزراعتها وبناء خزانات المياه. وهي تتطلب آلات وعمالا. وقد أثبت مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمعونة يابانية أن العمالة تمثل ٥٥ في المائة من مجموع النفقات. وهذا أمر يبشر بإمكانية استحداث فرص عمل للفقراء ممن لا أرض لهم والذين ضاقت أمامهم سبل الكسب من جراء عمليات الإغلاق. وقد خلصت دراسة مشتركة **للبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** إلى التأكيد على الجدوى التقنية والمزايا الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من المشروعات للأراضي الفلسطينية. وفي مشروع مشترك مع منظمة غير حكومية استكمله **البرنامج** مؤخرا، استخدم الغذاء مقابل العمل من أجل بناء المدرجات والجدران الاحتجازية على قطع الأرض التي يملكها مزارعون فقراء في منطقة الخليل التي تسودها مستويات فقر عالية. والمناطق المقترحة لتدخلات من هذا القبيل هي المناطق التي يكون فيها المستفيدون من المزارعين الفقراء الذين يتم اختيارهم على أساس مساحة الأراضي التي بحوزتهم وغير ذلك من مؤشرات الفقر التي يختارها المجتمع المحلي ذاته. وسيقوم **البرنامج** بتقديم المساعدات الغذائية من أجل أعمال تهيئة الأرض التي ستتم بمعرفة وزارة الزراعة. وسيخلف المشروع أصولا زراعية منتجة للمزارعين الفقراء في أفقر مناطق الأراضي الفلسطينية كما سيسهم في تعزيز الأمن الغذائي ككل من خلال زيادة الإنتاج وما يرتبط بذلك من استحداث فرص للعمل.

الدعم التعاوني لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة وللتوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

٥١- سيعمل **البرنامج** مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى للتوصل إلى مبادرات جديدة للتصدي لمشكلة نقص الحديد. وتعتبر **وكالة غوث اللاجئين ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج** أن العلاج العملي لهذه المشكلة يكمن في تقوية دقيق القمح، وهو الغذاء الأساسي الشديد الأهمية للفلسطينيين، وستضطلع **اليونيسيف** بدور قيادي في جمع المعلومات بشأن هذا الخيار خاصة في ضوء التجربة العملية في المنطقة بهدف الحصول على التزام سياسي من السلطة الفلسطينية لدعم دقيق القمح المقوى كوسيلة لمعالجة نقص الحديد. ورهنا بالتوصل إلى اتفاقات بشأن الجدوى التقنية لتقوية دقيق القمح بالحديد، سيسعى **البرنامج** للحصول على مساعدة الجهات المانحة للحصول على دقيق قمح مقوى بالحديد من النوع المستخدم في المشروعات المعانة من **البرنامج**. وقد بينت المحادثات التي أجريت مع السلطة الفلسطينية أنها لا تعترض على قيام **البرنامج** بتقديم دقيق قمح مقوى بالحديد لأنها لم تواجه مشكلات تتعلق بالاستساغة أو التفضيل. ومن شأن مبادرة **البرنامج** أن تثبت للسلطات أن تقوية دقيق القمح بالحديد لا يؤثر لا على طعمه ولا على خبزه وأن تدعم جهود **اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووكالة الغوث** من أجل التشجيع على إصدار تشريعات لتقوية دقيق القمح بالحديد.

٥٢- ويشمل البرنامج القطري **لليونيسيف** توفير التدريب والتثقيف في مجالي الصحة والتغذية. وسيتعاون **البرنامج** مع **منظمة اليونيسيف** لتوسيع نطاق تغطيتها خصيصا ليشمل المجموعات المستفيدة من مشروعات **البرنامج**.

٥٣- وقد بينت بحوث أجرتها جامعة ماك غيل، كندا، في إثيوبيا مؤخرا أن استخدام الأواني الحديدية للطبخ يمكن أن يشكل خيارا إضافيا لمعالجة مشكلة نقص الحديد (مجلة *Lancet*، فبراير/شباط ١٩٩٩). وتفيد التقديرات أن تقديم مكملات الحديد التقليدية على شكل حبوب حديد لمجموعة سكان من ١٠ ٠٠٠ شخص يكلف ٢٠ ٠٠٠ دولار في السنة. أما تزويد هذه الأسر بأوان حديدية لاستعمالها في الطبخ (لسنوات عديدة) فلا يكلف سوى ٥ ٠٠٠ دولار. وسيسهم **البرنامج** في الترويج لهذا الخيار المنخفض التكاليف من خلال الاضطلاع بمشروع إيضاحي في صفوف شريحة من المستفيدين وفي المشاركة مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات **الأمم المتحدة** الأخرى في الدعوة له. وقد طلب من صندوق المانحين لتحسين الجودة تمويل هذه المبادرة.

٥٤- وتضم أنشطة **صندوق الأمم المتحدة للسكان** في مجال الصحة الإنجابية مكونا للتوعية بمختلف الجوانب المتصلة بهذا المجال بما في ذلك محاذير الزواج المبكر ومزايا السلوك الجنسي والإنجابي المسؤول لدى الذكور، والصحة الإنجابية للمرأة وحقوقها ومشاركتها في تنمية المجتمعات المحلية. وسيتعاون **صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج** من أجل نقل حملة التوعية إلى صفوف المجموعات المستفيدة من **البرنامج**، أي أفقر الفقراء. وسيقدم **البرنامج** الحصص الغذائية بينما سيمول **الصندوق** المدخلات الأخرى اللازمة لهذا النشاط.

دعم مراعاة تمايز الجنسين وتمكين المرأة

٥٥- أمام **البرنامج** فرصة متاحة لردم الهوة بين القبول النظري العام بالمساواة بين الجنسين والواقع العملي المتمثل باللامساواة. ومن شأن تعزيز المساواة أن يعزز الأمن الغذائي للأسر وضمانه إذ يحقق دخلا أكبر وإدارة أفضل للأغذية ووعيا بالجوانب التغذوية. وسيساعد **البرنامج** في دعم العمليات الهادفة إلى مراعاة التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة لا سيما من خلال تمكين الأسر، والبنات والنساء فيها على وجه الخصوص، من الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. وسيساعد **البرنامج** في تصميم وتنفيذ المشروعات الصغيرة في مجالات التدريب ومحو الأمية وإدارة الأغذية وتوليد الدخل الموجهة على وجه الخصوص إلى البنات والنساء الفقيرات في المناطق

الريفية. وسينظم **البرنامج** أيضا أنشطة تدريبية بشأن قضايا الجنسين لموظفي **البرنامج** وللنظراء لدى السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. وستوضع خبرة **البرنامج** الواسعة والمواد الهائلة المتوافرة لديه والناجمة عن تنفيذ التزاماته تجاه النساء بتصرف هذه الجهود ليستفاد منها إلى أقصى حد ممكن. وسيتعاون **البرنامج** على وجه الخصوص مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة لضمان جمع البيانات المفصلة حسب الجنس وتحليلها

الرصد والتقييم

٥٦- ثمة نقطة ضعف بارزة في تنفيذ المشروعات تتصل بقدرة وزارة الشؤون الاجتماعية على الرصد والتقييم. وقد انصب التركيز، كما هو متوقع، على الجوانب المتعلقة بتسجيل المستفيدين وتوزيع الأغذية. إلا أنه لا بد من توسيع ذلك ليصبح برنامجا لرصد المستفيدين واستخدام المعونة الغذائية وآثارها ضمن الأسر لتقليص احتمالات التسرب إلى أقصى حد ممكن. وحرصا من **البرنامج** على تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية في مجال الرصد وإعداد التقارير، فإن **البرنامج** سينظم حلقة تدريبية عملية للنظراء في الوزارات والمنظمات غير الحكومية. وستتناول هذه الحلقة بالدراسة على وجه الخصوص العوامل التي قد تكون قد أسهمت في قصور أنشطة الرصد والتقييم. وسيسعى لتحقيق فهم أفضل لأهداف الرصد والتقييم وطرائقها. وستشمل المجالات التي ستدرس أهداف تحويلات الدخل المتصلة بالأغذية والغرض من عمليات الرصد والتقييم وطرائق الرصد والحاجة إلى جمع بيانات على أساس الجنسين وتحليلها. وإضافة إلى التدريب، سيقوم **البرنامج** بالمساعدة على جمع بيانات خط الأساس التي من شأنها المساعدة في عملية تقييم آثار ما بعد المشروعات. وسيتم هذا العمل بمساعدة من مستشارين تقنيين ومن الوحدة الإقليمية لتحليل لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع الخرائط التابعة **للبرنامج**.

٥٧- وقبل سنة واحدة على الأقل من انتهاء فترة هذه الاستراتيجية البرمجية، سيجري الاضطلاع بتقييم خاص بهدف توجيه القرارات بشأن الاتجاهات المستقبلية للمساعدة الغذائية.

آفاق البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٥٨- من العناصر الرئيسية للاستراتيجية المقترحة عقد شراكات مع الوكالات الأخرى **كاليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية**. ومن شأن الترتيبات التعاونية التي جرى الاتفاق عليها أن تعزز الجهود الهادفة إلى مساعدة الشرائح الفقيرة في الأراضي الفلسطينية على تحسين مستويات معيشتها.

الاحتياجات من الموارد

٥٩- تقدر الاحتياجات الغذائية الأساسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية على مدى ثلاث سنوات بما بين ٩ ٠٠٠ و١١ ٠٠٠ طن في السنة. أما التنفيذ الكامل للاستراتيجية الشامل لجميع مستفيدي وزارة الشؤون الاجتماعية فيتطلب تمويلا إضافيا في المنطقة يتراوح بين ٤ ٠٠٠ و٦ ٠٠٠ طن. وفيما يخص توزيع الموارد فإن معظمها – نحو ٨٠ في المائة – مخصص لدعم برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية الخاص بالحالات الاجتماعية الصعبة. وسيتطلب التدخل المقرر في قطاع الزراعة ١٥ في المائة بينما يستهلك دعم المنظمات غير الحكومية والتدريب الباقي. وفي حال عدم الحصول على تمويل إضافي فإن أكثر الجهات تضررا ستكون وزارة الشؤون الاجتماعية لأنها ستضطر إلى زيادة مدفوعاتها النقدية لتأمين استهلاك الأغذية؛ ومن الصعب تحقيق زيادات من هذا القبيل في ظل قيود الميزانية.

٦٠- وسيلتمس، إضافة إلى ما تقدم، اعتماد بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ دولار من صندوق المانحين لتحسين الجودة من أجل معالجة مشكلة نقص المغذيات الدقيقة.

المشكلات الرئيسية والمخاطر

٦١- لدى الأراضي الفلسطينية القدرة على التطور السريع ما أن يتحقق الاستقرار السياسي على أساس منتظم. إلا أن التقلب وانعدام اليقين يبقيان شديدين في وضع كهذا. ومن المنتظر أن تبقى الأراضي الفلسطينية للمستقبل المنظور ضمن مجموعة أقل البلدان نموا وستبقى المعونة الغذائية موردا ثمينا للغاية. وتتيح الاستراتيجية المقترحة توجيه المساعدات الغذائية للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

٦٢- ثمة خطر بأن لا تتمكن السلطة الفلسطينية من حشد الإيرادات الداخلية الإضافية اللازمة للوفاء بتكاليف مشروعات شبكة الأمان الاجتماعي.

٦٣- سيكون نجاح البرنامج الخاص بالقطاع الزراعي رهنا بمخصصات الميزانية وبالدعم الذي تقدمه البلدان المانحة من أجل تلبية متطلبات المدخلات الأخرى.

٦٤- سيكون لأي تأخر جديد في تحقيق السلم وأي إغلاق جديد آثار سلبية على الاقتصاد بكامله وعلى الوضع الاقتصادي للسكان.

الملحق الأول

مساعدات البرنامج لقطاع غزة والضفة الغربية
(مارس/آذار ١٩٩١ – أبريل/نيسان ٢٠٠٠)

رقم المشروع	اسم المشروع	موعد البدء	موعد الانتهاء	مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج (بالدولارات الأمريكية)	الوضع
المشروع العاجل ٤٦٦٨	تقديم المساعدات للفلسطينيين	مارس/اذار ١٩٩١	أغسطس/آب ١٩٩١	٧٨٧ ٥٠٢	اكتمل
المشروع العاجل ٥٣٦٣	مساعدة الفلسطينيين من غير اللاجئين في قطاع غزة	مارس/آذار ١٩٩٤	سبتمبر/أيلول ١٩٩٥	٣ ٨٨٩ ٣٩٦	اكتمل
العملية الطارئة ٥٥٨٥	تأهيل ضحايا ما بعد الصراع في قطاع غزة وأريحا	يناير/كانون الثاني ١٩٩٦	يوليو/تموز ١٩٩٦	٩٢٥ ٠٠٠	اكتمل
العملية الطارئة ٥٥٨٥ (هـ)	تأهيل ضحايا ما بعد الصراع في قطاع غزة وأريحا (توسع)	سبتمبر/أيلول ١٩٩٦	ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦	٥٨٥ ٠٠٠	اكتمل
المشروع العاجل ٥٧٦١	دعم شبكة الأمان الاجتماعي في قطاع غزة	ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦	أبريل/نيسان ١٩٩٨	٣ ٩١٦ ٣٥٤	اكتمل
العملية الطارئة ٥٨٨٤	المساعدات الطارئة للضفة الغربية	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧	ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧	١٦٢ ٢٥٧	اكتمل
٥٤٧٤	دعم مشروعات الأمان الاجتماعي	مايو/أيار ١٩٩٨	أبريل/نيسان ٢٠٠٠	٧ ٧٠٢ ٠٠٠	اكتمل
المجموع				**١٧ ٣٣٧ ٥٠٩**	**جار**

الملحق الثاني

بيانات إحصائية

١- المساحة الجغرافية (بالكيلومترات المربعة)

قطاع غزة	٣٦٠
الضفة الغربية	٦ ٢٠٠

٢ - السكان[١]

مجموع السكان	٢ ٦٤١ ٦٢٦
قطاع غزة	١ ٠٢٠ ٨١٣
الضفة الغربية	١ ٦٢٠ ٨١٣

استنادا إلى النتائج الأولية لتعداد السكان والمنازل والمؤسسات، ١٩٩٧

التوزيع حسب الأعمار (نسبة مئوية)

صفر - ٤	١٨,٤
٥ - ٩	١٦,٣
١٠-١٤	١٢,٤
١٥-١٩	١٠,٥
٢٠-٥٠	٣٣,٦
٥٠ فأكثر	٨.٨

استنادا إلى تقديرات المسح الديمغرافي لقطاع غزة والضفة الغربية لعام ١٩٩٦، ١٩٩٤، ص.١٦٨.

معدل النمو الطبيعي (نسبة مئوية) ٣,٨٧

(استنادا إلى تقديرات المسح الديمغرافي لقطاع غزة والضفة الغربية لعام ١٩٩٧، التقرير الختامي، ١٩٩٨)

معدل الخصوبة

المجموع	٦,٤٦
قطاع غزة	٧,٧٨
الضفة الغربية	٥.٨٤

(استنادا إلى أرقام مستقاة من المسح الديمغرافي في قطاع غزة والضفة الغربية، ١٩٩٤)

متوسط حجم الأسرة ٧,٠٠ (٦,٦ في الضفة الغربية و٧,٨ في غزة)

(استنادا إلى أرقام مستقاة من المسح الديمغرافي في قطاع غزه والضفة الغربية، ١٩٩٥)

٣-الصحة

العمر المتوقع عند الميلاد

ذكور	٦٨
إناث	٦٩

٤- التعليم

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (نسبة مئوية)

إناث	٧٧,٠
ذكور	٩١,٥
المعدل	٨٤,٢

(المسح الديمغرافي، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦)

معدل التسرب (الحاضر)

	بنات	**بنين**
تعليم أساسي	٢,٤	٢,٤
ثانوي	٨,١	٦,٠